

قيمتها السوقية انخفضت 4.32% في جلستي الأحد والإثنين

بورصات الخليج تواصل نزيفها 175.9 مليار دولار خسرتها... في يومين

| كتب سعود الفطلي |

واصلت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية تراجعها، متتبعاً أثر نظيرتها العالمية المستمرة بتكبد الخسائر نتيجة موجة المخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي التي تسيطر على المستثمرين، مع تشديد البنوك المركزية لسياساتها النقدية، إضافة إلى تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ يناير الماضي. وفقدت بورصات الخليج مجتمعة نحو 87.1 مليار دولار أمس، أي نحو 2.2 في المئة من قيمتها السوقية، لتصل خسائرها في آخر جلستين إلى 175.9 مليار، ما يعني خسارتها لنحو 4.32 في المئة من قيمتها في يومي تداول، حيث انخفضت القيمة السوقية لإجمالي أسواق المنطقة من نحو 4.07 تريليون دولار إلى 3.969 تريليون في إقفالات جلسة أمس.

القيمة السوقية

وبالنسبة للتداولات أمس، تراجعت القيمة السوقية لـ6 بورصات خليجية، كان أكبرها للبورصة السعودية، التي فقدت نحو 74 مليار دولار من قيمتها السوقية، لتصل خسائرها في جلستين إلى نحو 149.3 مليار، تلتها سوق أبوظبي السوقية لتتراجع نحو 8 مليارات دولار ليبلغ تراجعها نحو 12.7 مليار في جلستين، ثم بورصة قطر التي خسرت 2.1 مليار دولار من قيمتها السوقية أمس لتزيد خسائرها إلى 5.4 مليار، في حين جاءت سوق دبي رابعة بتراجعها 1.6 مليار دولار لتصل خسائرها في آخر جلستين إلى 2.6 مليار. وحلت بورصة الكويت بالمرتبة الخامسة خليجياً لجهة خسائر القيمة السوقية أمس، بتسجيلها انخفاضاً بنحو 347.99



خليجي أمس بتراجع مؤشرها 2.38 في المئة، تلتها البورصة السعودية بانخفاض مؤشرها 2.26 في المئة، ثم سوق دبي بـ1.75 في المئة، فيورصة قطر بـ1.32 في المئة، تبعثها بورصة البحرين بـ0.89 في المئة، في حين جاءت بورصة الكويت سادسة بانخفاض مؤشرها العام بنحو 0.83 في المئة، وأخيراً بورصة عُمان التي سجل مؤشرها تراجعاً طفيفاً بـ0.01 في المئة.

الأداء محلياً

ومحلياً، اختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس على

أكبر التراجعات

وفي ما يتعلق بأداء المؤشرات، فسجلت سوق أبوظبي أكبر انخفاض

5 مليارات دولار خسائر

بورصة الكويت في جلستي بداية الأسبوع

149.3 مليار دولار

خسرها السوق السعودي

تلتها أبوظبي بـ 12.7 مليار

6 بورصات خليجية

تراجعت قيمتها السوقية

أمس باستثناء عُمان

29% ارتفاعاً

بسيولة بورصة الكويت

إلى 74.1 مليون دينار

المؤشر العام للبورصة

يتراجع متأثراً

بـ «الأول...» والرئيسي

و«الرئيسي 50» يرتفعان

تراجع بورصات أميركا وأوروبا وآسيا

فتحت المؤشرات الرئيسية في «وول ستريت» على انخفاض، أمس، مع قلق المستثمرين من أن الخطوات القوية التي يتخذها «الفيدرالي» الأميركي لكبح التضخم قد تدفع اقتصاد البلاد إلى الركود. وتراجع المؤشر داو جونز الصناعي 53.57 نقطة، أو 0.18 في المئة، إلى 29536.84 نقطة، فيما نزل المؤشر ستاندر أند بورز 500 بمقدار 10.51 نقطة، أو 0.28 في المئة، إلى 3682.72 نقطة، وانخفض مؤشر ناسداك المجمع 34.54 نقطة، أو 0.32 في المئة، إلى 10833.38 نقطة.

وأوروبياً، انخفض مؤشر ستوكس 600 الأوروبي للجلسة الثالثة على التوالي أمس. وتراجع المؤشر 0.3 في المئة خلال التداولات ليواصل خسائره منذ الأسبوع الماضي، فيما هبطت أسهم قطاع النفط والغاز 1.1 في المئة وقطاع التعدين 2.1 في المئة، في حين هبط مؤشر داكس الألماني الرئيسي 0.1 في المئة.

وفي آسيا، أغلقت الأسهم اليابانية على انخفاض أيضاً أمس مع عودة المستثمرين من عطلة نهاية أسبوع طويلة. وانخفض المؤشر نيكبي عند الإغلاق 2.66 في المئة إلى 26431.55 نقطة بعدما تراجع إلى 26424.6، وهو أدنى مستوى له منذ 14 يوليو. وهذه الثالثة جلسة من الخسائر للمؤشر الذي تراجع بأكثر من 5 في المئة منذ بداية الأسبوع الماضي، كما انخفض المؤشر تويكس الأوسع نطاقاً 2.71 في المئة.

«إيكونوميست إنتلجينس»: الثالثة خليجياً بعد أبوظبي ودبي

الكويت رابع أفضل مدينة للمعيشة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ومطارات أبوظبي 6.3 مليون بين يناير ويونيو الماضيين. وتجاوز عدد سكان دبي 3.5 مليون شخص للمرة الأولى في وقت سابق من العام. وبالنسبة لأسوأ المدن معيشة في المنطقة، جاءت دمشق بالمركز الأول، تلتها لاغوس، ثم طرابلس، فالجزائر، ثم هراري. وفي حين حصلت مدن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 58 نقطة تصنيف في المتوسط فإن مدناً واقعة جنوب الصحراء الكبرى حصلت على متوسط 50 نقطة، ما يجعلها المنطقة الأسوأ للعيش في العالم.

وعالمياً، احتلت فيينا المرتبة الأولى كأفضل مكان للعيش في العالم وهي المرة الثالثة خلال آخر 4 سنوات، إذ احتلت الكويت في 2018 و2019، لكنها تراجعت إلى المركز 12 في 2021.

ترتيب المدن حسب مستوى المعيشة	أفضل المدن من حيث المعيشة	أسوأ المدن من حيث المعيشة
1	أبو ظبي 77.0	دمشق 30.7
2	دبي 76.8	لاغوس 32.2
4	الكويت 72.1	طرابلس 34.2
5	البحرين 71.3	الجزائر 37.0

العالم التي أعادت الانفتاح بعد الجائحة، مرجعة اختوائها وإعادة فتح المدينة أمام الأعمال باكراً إلى السياسات الصارمة التي طبقتها السلطات. ورات أن الثقة القوية بالمدينتين جعلت مطار دبي يستقبل 7.12 مليون مسافر

تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي. وأشارت الوحدة إلى أن الإمارات أكملت في يونيو الماضي عملية تلقيح كل الفئات المستهدفة. وأضاف أن دبي كانت بين المدن الرئيسية الأولى في

قرارات الإغلاق الشاملة في 2021 وحتى الآن. وبعثت أبوظبي ودبي منفحتين إلى حد كبير على الأعمال منذ الموجة الأولى للجائحة عام 2020، وكان التعافي السريع نسبياً أحد الأسباب التي جعلت المدينتين

حلت الكويت في المرتبة الرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والثالثة خليجياً بعد أبوظبي ودبي، اللتين حافظتا على تصنيفهما إقليمياً بين أفضل المدن للعيش في المنطقة حسب تقرير وحدة «إيكونوميست إنتلجينس» التابعة لمجلة «إيكونوميست».

وحسب الوحدة سجلت الكويت 72.1 نقطة، بفضل حملة التطعيم الواسعة ضد جائحة «كوفيد-19»، ما جعلها من أكثر المدن أماناً في المنطقة ومن أوائلها في التعافي من الجائحة، فيما جاءت البحرين في المرتبة الخامسة على مستوى المنطقة في مستوى المعيشة، تلتها مسقط ثم الرياض. وأفادت «إيكونوميست إنتلجينس» بأن حملة التطعيم ساعدت الإمارات على تفادي

النفط دون 85 دولاراً لأول مرة منذ 9 أشهر

منذ 14 يناير الماضي.. ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم نوفمبر 90 سنتاً أو 1.1 في المئة إلى 77.21 دولار في أقل مستوى منذ السادس من يناير. وارتفعت عقود الخامين في وقت سابق من جلسة أمس بعد أن تراجعت بنحو 5 في المئة يوم الجمعة الماضي.

هيبتت أسعار النفط مسجلة أدنى مستوياتها في 9 أشهر في تعاملات متقلبة أمس، بضغط من قوة الدولار ومع ترقب الأسواق لتفاصيل عقود جديدة على روسيا. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسوية نوفمبر 1.09 دولار أو 1.3 في المئة إلى 85.06 دولار للبرميل بعد أن وصلت في وقت سابق إلى 84.51 دولار، وهو المستوى الأدنى

كميفك مانع سوق «لشركة أبار»



أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» الأولى في تقديم خدمات مانع سوق، لبورصة الكويت عن تسجيلها كمانع سوق على سهم شركة برقان لحفر الأبار والتجارة والصيانة وبذلك تصل حصيلتها كمانع سوق إلى 5 شركات وهي شركة التمدين العقارية وشركة دبي الأولى للتطوير العقاري وشركة أسيكو للصناعات وشركة التسهيلات التجارية.

وصرح المدير التنفيذي لمجموعة إدارة الأصول في «كميفك» محمد جعفر بأن شركة أبار تعدّ من أوائل الشركات التي تأسست في قطاع الطاقة منذ يوليو 1970 وتم إدراجها في بورصة الكويت في ديسمبر 2005 وهي تعتبر من أوائل الشركات المتطورة في مجال خدمات التقيب والنفط ومنتجات البترول.

وأضاف جعفر أن خدمة صناعة السوق تعمل على توفير تواجد العرض والطلب في السوق بشكل مستمر وتوفير السيولة المناسبة للسهم وذلك بناء على القواعد المنظمة والاستراتيجية المتبعة لذلك، كما يقوم مانع السوق بتقريب الفجوة فيما بين سعر البيع وسعر الشراء، وأضاف أن «كميفك» تقدم خدمات صناعة السوق بإدارة فريق من الخبراء والمختصين في عمليات تداول الأسهم باستخدام أفضل الأنظمة ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية لتوفير الفرص الاستثمارية المناسبة والحلول الملائمة مع متطلبات السوق والمعملاء.

| كتب إيهاب حشيش |

في الوقت الذي تسعى فيه الدول النفطية لرفع إنتاجها بإزالة جميع المصدات، نجد الصورة معاكسة محلياً، حيث تستمر بعض المعطلات عن هذا المستهدف، وأبرزها تأخر إقرار المشاريع التي تسهم في رفع الإنتاج. وفي هذا الخصوص كشفت مصادر نفطية رفيعة المستوى لـ«الراي» أن تأخر الجهاز

بهذا الشأن، لنجحت شركات عبارة عن شقة في الانضمام إلى قائمة المؤهلين». وأضافت المصادر إنه إذا لم يكن هناك تدقيق في قوائم المقاولين من قبل «نفط الكويت» ستكون لذلك تبعات سلبية على تنفيذ المشاريع فيما بعد، وبالتالي لابد من إيجاد آلية مناسبة تضمن الحفاظ على أداء المقاولين في هذه المشاريع حساسة، وتتطلب تدقيقاً مالياً وفنياً، ولولا تدقيق الشركة

دوران عجلة المشروع. وأكدت المصادر أن «نفط الكويت» تواجه تحديات كثيرة مع الجهاز المركزي، في ما يخص البت بالمناقصات، متوقعة أن تنشأ تحديات جديدة مع إلغاء اعتماد قوائم المقاولين من قبل «نفط الكويت»، وجعل المناقصات مفتوحة. وقالت عقود النفط معقدة حساسة، وتتطلب تدقيقاً مالياً وفنياً، ولولا تدقيق الشركة

«نفط الكويت» 100 ألف برميل، بخلاف العقود الأخرى. وبينت المصادر، أن تأخر الانتهاء من العقود الثلاثة المتبقية من مشاريع تأهيل التربة الملونة الناتجة عن الغزو العراقي الغاشم، قد يسبب إرجاء لـ«نفط الكويت» مع برنامج الأمم المتحدة، خصوصاً أن الميزانيات مرصودة المنظمة الدولية وكان يفترض تسريع عملية التأهيل، بيد أن تأخير البت في المناقصات يؤثر على

المركزي للمناقصات العامة في البت بمناقصات شركة نفط الكويت يشكل أحد الأسباب الرئيسية بتعطل رفع إنتاج الشركة، قائله، «هناك عقود عدة مطروحة وصل بعضها لمدة شهر ولم يتم البت فيها حتى الآن». وأضافت أن هناك مناقصة عقود أنابيب التدفق لإنتاج النفط مطروحة منذ عام تقريباً، وتنتظر البت بترسيته، رغم أن ترسيته تسهم برفع إنتاج